إشكاليّة مركزيّة السّلطة في إدارة المجتمع المحلّي الجزائريّ:
من أجل مقاربة تفاعليّة للفاعلين المحلّيين وممارساتهم

The problematic of centralization of authority in managing the Algerian community
For an interactive approach to local actors and their practices

أ. د. علي سموك

جامعة باجي مختار

عنّابة – الجزائر

semmoukali@yahoo.fr

إشكاليّة مركزيّة السّلطة في إدارة المجتمع المحلّي الجزائريّ: من أجل مقاربة تفاعليّة للفاعلين المحلّيّين وممارساتهم

أ. د. علي سموك

ملخص:

لقد كرّست المعياريّة البيروقراطيّة المتضمّنة في المشروع الإصلاحيّ لشأن -المجتمع المحلّي الجزائريّ – نفس أدوات التّبعيّة للسّلطة المركزيّة، رغم الضّخّ الإعلاميّ المناسباتيّ-لمعجميّات اللّامركزيّة والحوكمة والدّيمقراطيّة التّشاركيّة وتنظيراتها الّتي كثيرا ما تعود عند كلّ فعل احتجاجيّ مطلبيّ.

إنّ توخينا للمقاربة التّفاعليّة –بمذهبيّة سوسيولوجيّة نقديّة– بديل استراتيجيّ ابستمولوجيّ ونظريّ ومنهجيّ للأرثدوكسيّة البيروقراطيّة والشّكلانيّة الحقوقيّة، يمنحنا القدرة على فهم المكوّن الهوياتيّ للعصب المهيمنة على السّلطة المركزيّة وممارساتها في إدارة رهانات الحقل الاجتماعيّ المحلّي وأهمّ الفاعلين فيه وأشكال الصّراع على موارده المادّيّة والرّمزيّة.

الكلمات المفتاحيّة: مركزيّة السّلطة، المجتمع المحليّ، المقاربة التّفاعليّة، الفاعلون المحلّيّون، الممارسة.

Abstract:

"The normative bureaucracy", Implied in the reform project of the Algerian community, has devoted the same tools of subordination to central authority, despite the occasional media flow of lexicography and theorizing decentralization, governance and participatory democracy, which often come back at every act of protesting and demanding.

Our pursuit of the interactive approach -by a critical sociological doctrine-, is a strategically, epistemological, theoretical and methodological alternative of the bureaucratic orthodoxy and the legal formalism, which gives us the ability to understand the identity component of the leagues that dominate the central authority and their practices in managing the local social field bets and its most important actors and forms of conflict over its material and symbolic resources.

Keywords: power centrality, community, interactive approach, local actors, practice.

1- تمهيد:

يظلّ خطاب السّلطة المركزيّة مشبعا بمضامين أطروحات اللّامركزيّة وممارسات الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في إدارة الشّأن المحلّيّ وحواملها، إلاّ أنّ ممارسات نفس السّلطة من خلال أدواتها البيروقراطيّة تستمرّ في احتكار أغلب مرتكزات القرار المحلّي، على رأسها "القرار الماليّ" حيث توظّفه في لعبتها الاستراتيجيّة، الّتي كثيرا ما تنتهي مخرجاتها إلى صالح المكوّن العصبيّ المهيمن.

مقابل ذلك تظلّ فواعل الإدارة والمجتمع المدنيّ المحليّ عاجزة عن تجسيد ما خطّطته أو ابتكار الحلول خارج القيود البيروقراطيّة الّتي "مأسستها" السّلطة المركزيّة. ومن ثمّة، يبقى الفاعل المحليّ الّذي أنيطت به مهام تلبية الكثير من الحاجات، عاجزا عن الوفاء بها، ومن ذلك صار محمّلا بعواقب العجز و عدم الكفاءة و حتّى الفساد بكلّ تمظهراته.

إنّ القراءة السّوسيو أركيولوجيّة لطبيعة السّلطة المركزيّة في المجتمع الجزائريّ وتاريخ تشكّلها وهويّة العصب المشكّكة لها، كثيرا ما تصفها "بالسّلطويّة المغلقة" من خصائصها "الإشراف المباشر والمراقبة الأمنيّة لكلّ عناصر الإقليم المحلّي وتوجيهه وفق السّياق الاستراتيجيّ لمصالح العصبة المهيمنة". ورغم تبنّيها خطاب الدّيمقراطيّة التّشاركيّة وما يتضمّنه من إجراءات تفويض السّلطة والعلاجات الممكنة للمشكلات المحليّة، في حالة تفويض الفاعلين المحلّيّين إدارة شأنهم إلاّ أنّ "بقايا ثقافة المركزيّة الدّغمائيّة تقف حائلا معرفيّا وثقافيّا وسياسيّا أمام تفعيل خطاب الدّيمقراطيّة التّشاركيّة الّتي برهنت على نجاعتها في عديد الدّول الّتي حقّقت الكثير من الرّفاهيّة المجتمعيّة، ما دفعنا إلى التّساؤل في جملة العوائق الابستيمولوجيّة الّتي تحول والقطع مع دغمائيّات المركزيّة الاستبداديّة؟

إنّ توخّي المسار التّفاعليّ *La perspective iteractionnelle* خيار ابستيمولوجيّ ونظريّ ومنهجيّ وإجرائيّ في ممارسة نقد خطاب اللاّمركزيّة وعوائق إنجازه على مستوى المجتمع والإدارة المحلّيّة في الجزائر من شأنه أن يحقّق " شيئا من الفهم" الّذي نريده شكلا من المعرفة التّلقائيّة والمباشرة، تستقى عناصره من جملة التّفاعلات الّتي تحدث في "حقل المجتمع المحلّي" وما يتضمّنه من استراتيجيّات الفاعلين المتصارعين وبالتّالي، القدرة على كشف رهانات الفاعلين *les enjeux des acteurs* في المجتمع المحلّيّ الجزائريّ ولعب السّلطة النّاتج عن هذه العمليّة التّفاعليّة (رهانات+لعب) الّتي يمارسها المنتخبون المحلّيّون وإطارات الدّولة والمقاولون الخواصّ والقادة التّقليديّون بغرض فرض الهيمنة على موارد المجتمع المحلّيّ.

2- في إشكاليّة التّأسيس:

إذا كانت السّياسات التّنمويّة تسعى إلى حلّ مشاكل من نوع اقتصاديّ، فمن الواضح أنّ هذه الأخيرة لم تكن اقتصاديّة فقط من حيث أسسها وإشكالاتها، ولا يمكن للفكرة القائلة بأنّ الاختيار الاقتصاديّ لا يخضع إلاّ لاعتبارات اقتصاديّة، إذ يتّضح أكثر فأكثر أنّ انعكاسات هذا الاختيار وكذا جوانبه الثّقافيّة لا تقلّ أهمّيّة من الجوانب الاقتصاديّة. ومن ثمّة، يتعيّن علينا أن نعرف ما هي القيم الثّقافيّة الّتي أتت بها السّياسة التّنمويّة في الجزائر؟

لقد كانت التّنمية لزمن طويل تفهم على أنّها مسار نشر القيم الآتية من مجتمعات وفرضها يعتقد أنّها أكثر مردودا، ما يجعل منها قدوة. والواقع أنّه لا يمكن للمجتمع المتلقّي أن يقبل هذه القيم دون مشاكل، إذ أنّها لا توضع في مجال فارغ بل تجد نفسها أمام قيم محلّيّة راسخة في وسطها الطّبيعيّ نظرا للدّور الّذي لعبته كحافز لمسارات التّحرّر السّياسيّ واسترجاع الهويّة الوطنيّة. ويبدو جليّا، أنّ نظاميْ القيم: الأوّل يخصّ القيم التّقليديّة والثّاني يخصّ القيم العصريّة، يوجدان في أزمة كلّ واحد منها بسبب منطقه الخاصّ وكذلك بسبب مجابهتهما (ن. سفير،1984:224- 242).

نقبل المنحى الّذي مفاده: "أنّ سلوك الدّولة وأفعالها يمكن ردّه إلى إرادة الصّفوة السّياسيّة أو إلى إرادة زعيم سياسيّ واحد" وفي ضوء هذا المنحى، تفسّر الأفعال الاقتصاديّة والسّياسيّة للدّولة في العالم الثّالث على أنّها تعكس خصائص الصّفوة الحاكمة وخلفيّتها الاجتماعيّة ومستوى حداثة تفكيرها وطموحاتها السّياسيّة ومواقفها الإيديولوجيّة (Rocher, 1970: 18-68).

ومنه، نلتقي مع الأطروحة "الفيبيريّة" الّتي مفادها "إنّ مثل هذه التّدخّلات والتّغيّرات الّتي تحدثها تخلق أسسا جديدة للعلاقات الاجتماعيّة تسعى لخلق نوع من الاندماج الوطنيّ أي أنّ الدّولة تعمل كربّة عمل ومعيل في آن واحد وتركّز على تفعيل النّموّ الاقتصاديّ السّريع والسّيطرة التّامة" من أجل تنفيذ المخطّط الإصلاحيّ وتوفير العدالة الاجتماعيّة المتخيّلة (Rocher, 1970: 69-125).

كثيرة هي الأوصاف الّتي يصف بها الباحثون التّنمية في الجزائر.. فهي تنمية: راكدة و تابعة اشتراكيّة الخطاب ورأسماليّة تديرها الدّولة (Bailet, 1990: 68-83)

إنّ أزمة النّفط في منتصف الثّمانينيّات بيّنت خطأ السّياسة التّنمويّة، حيث أدخلت كلّ منظومات المجتمع الجزائريّ في أزمة بنيويّة، ومن نتائجها الأساسيّة ضعف أداء أغلب مؤسّسات المجتمع الجزائريّ. وتوصيفا لهذه الوضعيّة خلص عبد القادر جغلول "إلى أنّ المجتمع الجزائريّ أنتج في سياق التّغيّرات شكلا جديدا من "الفردانيّة التّاريخيّة" أحد مظاهرها القويّة تلك الثّنائيّة، حيث يعيش المجتمع الجزائريّ بين البنى القديمة "المجمعة – تشريك" ووسائل الإنتاج الّتي تصدّعت والمعايير الجديدة الّتي هي في طريق التّكوين وحاضرا بالغ الأثير، يلعب فيه التّحديث لعبة التّخبئة *cache – cache* مع التّقاليد حيث الرّغبة الحاسمة للاستهلاك في مجتمع بقي مجتمعا للفاقة.. يقترب من دعوة التّقشّف وحديث الاشتراكيّة؟، فالتّفرقة لا تنتقل فقط بين الجماعات وإنّما في أغلب الأحيان داخل سلوك كلّ فرد جزائريّ. وإذا كان هذا التّحوّل الاجتماعيّ والثّقافيّ العنيف لابدّ منه وضروريّا، فالتّحوّل المذكور ينتظر منه إعادة تشكيل النّسق الاجتماعيّ (جغلول، 1982: 224-248).

إنّ المشروع التّنمويّ في الجزائر، تابع قبل كلّ شيء للحداثة وبالتّالي سيتّسم بنتائج الحلّ الوسط الاستراتيجيّ بينها وبين التّقاليد. وقد تجلّى ذلك في العجز عن بلورة تصوّر شامل ومنسجم لمشاكل الهويّة الثّقافيّة، ومردّ ذلك إلى "الاعتقاد الّذي كان سائدا" بأنّ الاقتصاد وحده بإمكانه تعويض النّقص الثّقافيّ.

كان الهدف من توخّي هذه الاستراتيجيّة، هدم البنى الاجتماعيّة والاقتصاديّة القديمة وإقامة بنى بديلة حديثة، اعتبرها القائمون على تنفيذها أكثر رشادة (Collin, 1992: 200-228)

إنّ رؤية معيّنة لأشياء الواقع لا يمكن أن تفرض نفسها على أحد المجتمعات بصورة طويلة المدى إذا كان هذا المجتمع لا يتكامل في ثقافته الخاصّة. وفي هذا الصّدد يقول "ماكس فيبر – *Max Webe*r": "بدون شرعيّة، فإنّ أي حكم أو أي نظام يصعب عليه أن يملك القدرة الضّروريّة على إدارة الصّراع بالدّرجة اللاّزمة (Porret, 1995: 91-102).

ومن ثمّ يتّضح أنّ التّجربة التّنمويّة الجزائريّة كفعل تغييريّ وتحديثّي، لا يمكن اعتبارها فعلا جاء حافزه من الدّاخل، أردته جميع فئات المجتمع الجزائريّ وقامت به معا. إنّ هذه الفئات، خاصّة تلك الّتي أقصيت من المشاركة في التّفكير وإنجاز المشروع التّنمويّ التّحديثّي، تجد نفسها تعتكف إلى وحدات اجتماعيّة "لغويّة ودينيّة وثقافيّة ومهنيّة" تؤكّد أصالتها وتقوّي تضامنها الدّاخليّ لأنّ صيانة خصوصيّتها تظهر باعتبارها الخطوة نحو إعادة تملّكها لقدراتها على الخلق والإبداع.، وعلى نقيض ذلك يعمل الفعل التّحديثيّ على محو هذه القدرات والخصوصيّات.، وتوصيفا لهذه الإشكاليّة الجدليّة يقول: مايكل هدسون *Maikel Hedesson–*: "إنّ أكبر عقبة في طريق الشّرعيّة هو عدم توافر المساواة بدرجة كافية والمساواة ليست كما تفسّرها النّظم السّياسيّة والاقتصاديّة المتخلّفة، فالنّاس في العصر الحديث ترى في الإحساس بالمساواة شرطا أساسيّا لتقبّلها الاختياريّ لوضع ما، وتعني العدالة أيضا القوانين المنسجمة مع المنطق والمعقوليّة في السّلوكيّات وعدم التّحيّز لمذهب أو عقيدة أو فئة",(Porret, 1995: 103-115)

لقد شكّلت "اللاّمركزيّة والدّيمقراطيّة التّشاركيّة والحوكمة" الجهاز المفهوميّ لبارديغم خطاب إصلاح إدارة الشّأن المحلّيّ للمجتمع الجزائريّ، الّذي شرع في التّرويج له منذ تسعينات القرن الماضي، وهي الحقبة الّتي اتّسمت بأزمة مجتمعيّة دفعت إلى ضرورة التّفكير في بديل معرفيّ جديد حول إدارة المجتمع المحلّيّ الجزائريّ، ومنه العمل على زحزحة كلّ الدّغمائيّات الّتي ظلّت تسيّج أنماط إدارة الشّأن المحلّيّ منذ استعادة السّيادة الوطنيّة في سنة 1962.

فإذا كانت السّيادة السّياسيّة قد بسطت على كلّ مؤسّسات الدّولة الجزائريّة النّاشئة إلاّ أنّ أدوات إدارة هذه المؤسّسات ورثت نفس الأجهزة المعرفيّة الكلونياليّة في إدارة الشّأن المحلّيّ الّتي ظلّت حبيسة الأجهزة المركزيّة وتمثّلاتها لمفهوم السّلطة، الّذي وجدت فيه العصب الّتي استولت على الحكم بمبرّر الشّرعيّة الثّوريّة، اللّحظة التّاريخيّة للهيمنة على المجتمع الجزائريّ برمّته من خلال: التّبرير التّاريخيّ والأيديولوجيّ لمشروعها السّلطوي الّذي التحم مع تركة حرب التّحرير فتلقّفته نفس السّلطة وجعلته "وثنا" يستوجب من كلّ مكوّنات المجتمع الجزائريّ الخضوع له.

3- في نقد الشّكلانيّة الحقوقيّة:

لقد انحبس فهم المقاربة "الشّكلانيّة الحقوقيّة" عند أشكال "المعرفة المرتبطة بالتّنظير للفعل اللّامركزيّ" وتضاريسها "دون أن تلتفت إلى مضامينها "الظّاهرة والخفيّة" وكذا السّياق الّذي أنتجت فيه وهويّة "المقاولة الّتي أنتجتها ومصادرها المعرفيّة وبنيتها الأيديولوجيّة وتحالفاتها مع السّياقات الحقوقيّة العالميّة.

نعي جيّدا، أنّ المنجز المعرفيّ حول "اللاّمركزيّة" مصدره العقلانيّة الغربيّة الرّأسماليّة "وأنّ تاريخانيّة تشكّلها مصدرها، النّضالات السّياسيّة في الغرب الرّأسماليّ وفي السّياق ذاته لم تدرك العصب المهيمنة على مؤسّسات السّلطة المركزيّة هذه الحقيقة الإبستمولوجيّة في دول العالم الثّالث، أنّ هذه الخيصة في الثّقافة السّياسيّة الغربيّة هي محصّلة طبيعيّة للزّمن السّوسيوسياسيّ للمجتمعات الغربيّة الرّأسماليّة إذ أضحت اللاّمركزيّة فعلا سياسيّا وثقافيّا وحضاريّا يهدف إلى ترشيد الموارد المتاحة، فهو فعل لم يصدر عن إرادة زعيم ملهم بل جاء دافعه من داخل "العقل الاجتماعيّ" الّذي مأسس شرعيّة معيّنة، أخذت على عاتقها هندسة الموارد في المجتمعات الغربيّة.

كثيرة هي دول العالم الثّالث ومن بينها الجزائر الّتي تبنّت "خطاب اللاّمركزيّة" في شكلانيّته "النّصيّة المعياريّة" المستنسخة من تجارب المجتمعات الغربيّة ذات التّقاليد الدّيمقراطيّة التّشاركيّة ، ومن ثمّ نجد أنّ هذه الاقتباسات الحرفيّة لأدوات اشتغال اللاّمركزيّة على شاكلة: "تفويض السّلطة، الحوكمة المحلّيّة، القرار الماليّ، إدارة المورد البشريّ، الخصوصيّة الاقتصاديّة المحلّيّة، فضّ النّزاعات المحلّيّة استراتيجيّة التّواصل مع المركز" كثيرا ما تصطدم بالمكوّن السّوسيوأنثربولوجيّ للمجتمع الجزائريّ في تمظهراته "العصبيّة القبليّة والإديولوجيا -الأبويّة الذّكوريّة-ومضامينها الاستبداديّة" والتّراتبات الاجتماعيّة العتيقة المشكّلة للعقل الباطن والمخيال الجزائريّ الانشقاقيّ النّابذ للآخر المختلف" كلّ هذا، يضاف لإكراهات تمثّلات الماورائيّات والرّمزيّات المتضمّنة في سلفيّات تأبى الاندثار أمام حركة التّحديث.

لقد اختزلت اللاّمركزيّة في "مصفوفة من الإجراءات المعياريّة" المستنسخة التي تهدف في ظاهرها إلى تفويض شيء من السّلطة المركزيّة إلى الفاعلين في المجتمع المحلّي– بغرض توظيف أدواته المنبثقة عن "العقل المحلّيّ" والّذي يرى نفسه أكثر كفاءة ودراية بالشّأن المحلّيّ وحاجاته المختلفة والمتزايدة بفعل ديناميكيّة التّغيّر وتنامي محفّزات الاستهلاك.

إنّ إعمالنا "للمقاربة النّسقيّة" الّتي مكّنتنا من إزاحة مغالطات "المعياريّة القانونيّة" وبالتّالي الولوج إلى الأنساق الخفيّة باعتماد الحفر في "خطاب اللاّمركزيّة" المروّج من طرف المقاولة المهيمنة على السّلطة المركزيّة في المجتمع الجزائريّ.

كثيرة هي الدّراسات الّتي أنجزت في بعض البلدان الإفريقيّة على شاكلة دراستيْ *"Ribot*- و - *Ziavoula"* الّتي حاولت "فهم العلاقة النّسقيّة" بين المركزيّ والمحلّيّ في المجتمعات المتخلّفة، رغم خطاب السّلطة المفعم "بمضامين التّشاركيّة" حيث توظّفه العصب المهيمنة توظيفا "مناسباتيّا" خاصّة عندما

يرتفع "منسوب الفعل الاحتجاجيّ المحليّ" لتعود إلى ممارساتها السّلطويّة المعهودة بمجرّد تراجع "النّوبة الاحتجاجية" بتفعيلها لأدوات القمع أو توظيف "أداة الرّشوة" لكسب تأييد القادة المحلّيّين المؤثّرين (Ribot,2002)(Ziavoula,1993).

إنّ الحفر النّسقيّ في خطاب اللاّمركزيّة يكشف الأبعاد الإستراتيجيّة و"البنية العقليّة" للعصبة المهيمنة وهواجسها السّيكولوجيّة جرّاء فقدانها لشيء من هيمنتها على القرار المحلّي لذا تجدها تتعمّد خلق الأعطاب والعوائق الإجرائيّة الّتي تحول وتطبيق اللاّمركزيّة.

ونتيجة ذلك، يشكّل احتكار "القرار الماليّ" من طرف المركز أحد أدوات اللّعبة الإستراتيجيّة الّتي تكون -دوما- حصيلتها في صالح المقاولة المهيمنة على المجتمع المحلّيّ.

4- التّبريرات الإبستيمولوجيّة:

يمنح المسار "التّفاعلي *Interactionnel*" إمكانيّة الكشف عن الفاعلين، وكيف يعمل هؤلاء على بسط هيمنتهم أو تملّك أدوات السّيطرة على الإجراءات المؤسّساتيّة المتاحة، كما تتيح هذه المقاربة إمكانيّة ثانية تتمثّل في القدرة على كشف "الرّهانات *Les Enjeux*" و "لعب السّلطة*Les Jeux De Pouvoir*" الّذي ينتج عن هذه العمليّة التّفاعليّة (رهانات+لعب) الّتي يقوم بها المنتخبون المحلّيّون ورجالات الدّولة والمقاولون الخواصّ والقادة التّقليديّون حيث يتفاعل هؤلاء في إطار لعبة السّلطة من أجل التّفاوض لفرض الرّقابة والهيمنة على الموارد العقاريّة*Lecontrole Desressourcesfoncières* حيث تتمّ العمليّة من خلال لعبة التّأثير، ومن ثمّة الهيمنة وإدارة صراعات التّحالف لأجل الظّفر بمحصّلة اللّعبة كما قد تأخذ الوجه الآخر من "اللّعبة التّفاعليّة الصّراعيّة" عن طريق بناء علاقات مع جهات نفعيّة تسعى إلى تعظيم الأرباح العقاريّة عندما تؤول لها محصّلة اللّعبة وتخفّضها عند الحصيلة السّلبيّة.

يدفع الصّراع بين مكوّنات السّلطة وما تتضمّنه من موارد ورهانات إلى ضرورة توخّي مسارات جديدة لفهم ظاهرة اللاّمركزيّة أو إشكاليّة المحلّيّة السّياسيّة أو بالأحرى إيجاد بدائل إستراتيجيّة لتطبيق أدوات الحوكمة المحلّيّة.

إنّ التّوجّه الجديد في "بحوث المحلّيّة أو اللاّمركزيّة، تجاوز كلاسيكيّات المعياريّة الإداريّة وتخطّى الخطابات المؤسّساتيّة الّتي مصدرها "باراديغمات Les *Paradigmes*" المؤسّسات الماليّة الدّوليّة الّتي تقوم على تعزيز آليّة تبعيّة الجماعات المحلّيّة إلى المركز حيث دأبت هذه المقاربة على إغفال الأنشطة ومرتكزات البنية التّحتيّة المحلّيّة، ما دفع عديد المهتمّين بسوسيولوجيا المجتمع المحلّيّ إلى التّشديد على ضرورة الانفتاح على المنجز المعرفيّ لبحوث "إشكاليّات إدارة الشّأن المحلّيّ واللاّمركزيّة السّياسيّة"(Ricq,1986: 44-58).

جاء هذا التّحوّل المعرفيّ التّاريخيّ نتيجة البحوث الإمبريقيّة حول "التّطبيقات التّقنيّة" لإصلاحات إدارة الشّأن المحلّيّ، حيث ركّزت هذه المقاربة على جملة التّفاعلات بين مكوّنات المجتمع المحلّيّ وكيفيّة إدارة "اللّعبة الصّراعيّة" في الحقل الاجتماعيّ المحلّيّ حيث تمّ الاستغناء عن الأطر البحثيّة التّقنيّة الّتي كثيرا ما

ركّزت جهدها البحثيّ على مدى الانخراط في الأطر المؤسّساتيّة الكلاسيكيّة ومدى التّطابق مع أهدافها الهيكليّة.

تنظر المقاربة التّفاعليّة المعاصرة إلى إشكاليّة اللاّمركزيّة والمحلّيّة كظاهرتين سوسيولوجيّتين ينخرط فيهما العديد من الفاعلين بشرعيّات اجتماعيّة وسياسيّة متصارعة"*Au Legitimes Multiples Et Conflictuelle"* (Bouvier, 2000: 53).

يعمل هؤلاء في خضم "اللّعبة الصّراعيّة على تعبئة موارد بديلة لتحقيق أهدافهم"، وفي سياق هذا العرض النّقديّ، لا مناص من التّذكير بالخلفيّة النّظريّة للمقاربة التّفاعليّة الّتي تأسّست على "باراديغمات مدرسة شيكاغو" في بداية خمسينيّات القرن العشرين. لقد نشأت هذه المقاربة على أدبيّات المذهبيّة البحثيّة الإمبيريقيّة الّتي اكتسحت كلّ العلوم الاجتماعيّة تقريبا ومقابل ذلك تلحّ التّفاعليّة على إيلاء براديغمات التّأويليّة الاهتمام البحثيّ المناسب والّتي تعدّ العالم الاجتماعيّ –بأشيائه ومواضيعه وفاعليه الاجتماعيّين- مبنيّا أو مشكّلا *Le Monde Social Commeconstruit* فالعلم الاجتماعيّ يعجّ بالفاعلين الّذين –لا يتوانون خفية- في عدم الالتزام بالقواعد المؤسّساتيّة السّائدة، ووفق إستراتيجيّة لعب يؤسّسون معايير بديلة تضمن لهم تحقيق أهدافهم الخاصّة. ومنه، فإنّ هذه المقاربة تعترف لهؤلاء الفاعلين بالقدرة على إدارة اللّعبة الإستراتيجيّة ومن ثمّ، الهيمنة على موارد المجتمع المحلّيّ.

ونخلص من كلّ ذلك إلى أنّ "استدعاء المقاربة التّفاعليّة" يمنحنا القدرة على فهم الظّواه ، على شاكلة اللاّمركزيّة والمحلّيّة (Morrissette,2010: 55).

5- التّبريرات النّظريّة:

يمنحنا "التّحليل المؤسّساتيّ *L'analyse Institutionnelle*" فهم السّياق الّذي ينتهجه الأفراد عند اتّخاذ قرار ما في مجتمع معيّن. ومنه، فإنّ تطبيق المقاربة التّفاعليّة في موضوع اللاّمركزيّة بإمكانه أن يكشف مضامين خطابات المؤسّسات الدّوليّة والوطنيّة حول الحوكمة المحلّيّة. وفي هذا الإطار يمكن التّمييز بين المقاربة المعياريّة (الإداريّة والقانونيّة) *Jurido Adminstrative* *اللّتين* يعدّهما بعض الإبستمولوجيّين عاجزتين عن تفسير العمليّة التّفاعليّة فالمقاربة (الإداريّة-القانونيّة) كثيرا ما تصنّف بانحيازها لمؤسّسات السّلطة المركزيّة المكلّفة بالشّأن التّنمويّ المحلّيّ الّتي توظّف –مصفوفات الفعاليّة ومعادلاتها وتعظيما لأرباح- المستلهمة من توصيات البنك العالميّ لسنة 2000 الّذي حدّد أربعة مبادئ صارمة تضمن في حالة تطبيقها–الحرفيّ- فعاليّة مؤسّسات المجتمع المحلّيّ فجاءت توصياته كالتّالي:

1 - تحقيق الاستقرار السّياسيّ والمؤسّساتيّ.

2- تطبيق برامج خاصّة تضمن فعاليّة القطاع العامّ.

3- تحقيق العدالة الاجتماعيّة من خلال التّحكّم الجيّد في توزيع الموارد المتاحة.

4- اليقظة الإستراتيجيّة لضمان توازن مكوّنات الاقتصاد الكلّيّ.

عموما، تمّ اختزال رهانات الإصلاحات المنشودة من طرف الهيئات الدّوليّة في حزمة الإجراءات العلاجيّة السّطحيّة الّتي ترتكز معرفيّا على باراديغمات الاقتصاد المعولم المروّج له من طرف خبراء البنك العالميّ (MBACK , 2001: 95-114)

في المقابل تفترض "المقاربة التّفاعليّة الرّمزيّة" "أنّ الفاعلين يبرّرون أفعالهم وفق المعاني الّتي يمنحونها لأفعالهم وفقر رهانات الفاعلين المتصارعين في الحقل الاجتماعيّ".

إنّ هذه "المصادرة" الّتي يعتمدها المختصّون في سوسيو أنثربولوجيا التّنمية أسّست فكرها على معادلة إستراتيجيّة مفادها: "أنّ المجتمع المحلّيّ عبارة عن حلبة صراع بين "مجموعات إستراتيجيّة *Des Groupes Stratégiques* " متفاعلة فيما بينها باستمرار حول رهانات مصلحيّة مشتركة. وفي هذا السّياق تعمد هذه الجماعات المصلحيّة على توظيف كلّ أدواتها الاحترازيّة لتحقيق الأهداف المنشودة.

وبحثا عن تحقيق الفهم الموضوعي، فإنّ توظيف هذه المقاربة يستدعي الاشتغال وفق المسار المنهجيّ التّالي:

- أوّلا: تصميم شبكة ملاحظة لرصد مختلف التّعبيرات والممارسات الخاصّة بالجماعات المتواجدة في المجال المحلّيّ.

- ثانيا: القراءة النّسقيّة في الممارسات الملاحظة "والمعاني الّتي تأخذها عند الفاعلين المحلّيّين".

- ثالثا: تأويل الأفعال اتّجاه مصفوفة المقاييس الصّادرة من المركز (Chauveau ,1998: 3639)

من جهتها تؤكّد "المقاربة العلائقيّة للسّلطة*L'approche Relationnelle Du Pouvoir*" كإحدى تفرّعات التّفاعليّة: أنّ السّلطة "امتلاك" لموارد تأتي كمحصّلة لمسار صراعيّ بين فاعلين في حقل اجتماعيّ محدود الموارد.

يرى هذا المعطى من الإشكاليّات الجديدة الّتي اقتحمت نقاشات الجماعة العلميّة المهتمّة بالفكر السّياسيّ المعاصر، الّتي زادتها مساهمات ميشال فوكو *M. Foucault* زخما معرفيّا وجرأة إبستمولوجيّة، أنّ السّلطة لم تعد كما جرى الاعتقاد طويلا، أنّها تتمركز فقط عند أجهزة الدّولة المركزيّة، فالسّلطة توجد أيضا في الأسفل (المستوى المحلّيّ) وتتراوح بين المقاومة والتّحالفات الظّرفيّة(Foucault,1976).

ومن ثمّة، تنتقل السّلطة من فاعل، لتتموقع في الأخير وفق مخرجات اللّعبة الاجتماعيّة ورهاناتها وما تقتضيه محصّلة الصّراع بين الفاعلين "فالسّلطة عابرة لشكل العلاقات بين الحكّام والمحكومين، وهذه العلاقات لا هي أفقيّة ولا هي خطّيّة، فشكلها يتراوح بين العموديّ والمتنقّل أو الدّائريّ *Circulaire* وبتعبير آخر، إنّ معادلة السّلطة تمتدّ إلى مدى امتلاك السّيطرة على الموارد المتاحة والمعبّأة في الحقل الاجتماعيّ المهيمن عليه"، وفي هذا الصّدد يعتقد الباحث "لوميوLemieux" أنّ المراقبة أو السّيطرة الّتي يمارسها فاعل معيّن، تتضمّن موارده أو موارد فاعلين آخرين ودافعه إلى ذلك –أنّ هذه الموارد– تبدو من وجهة نظره غير متساوية من حيث الامتلاك أو الاستحواذ" (Lemieux,2001: 24-25).

وهذا ما انتهى إليه "Crozier& Freidberg" اللّذان أكّدا "أنّ جوهر السّلطة يكمن في الهيمنة على مواردها، وبالتّالي، فلا سلطة دون موارد" (Crozier &Friedberg,1977). إنّ الإضافة الّتي قدّمها كلّ من *Crozier., Foucault,& Lemieux* تمنحنا القدرة على المعرفة أنّ السّلطة علاقة مركّبة ومعقّدة بين فاعلين (تربطهم علاقة تبعيّة وهيمنة سلطويّة) ووفق الوسائل المتاحة لهم، يحاول كلّ طرف من هذه العلاقة فرض سيطرته على العمليّات ذات العلاقة بالموارد العامّة. ويعمد كلّ فاعل على احتلال مكانة محدّدة تؤهّله للتّموقع الإستراتيجيّ في منصب يذرّ عليه منافع معيّنة، على حدّ توصيف الباحث "مابيلو" Mabileau) 1983, ومنه، فالمقاربة العلائقيّة للسّلطة تتيح الفهم الموضوعيّ "للاّمركزيّة" من خلال معرفة أنساقها الخفيّة من منطلق أنّ "السّياسة العموميّة" في جوهرها ترتكن على تفاعل الفاعلين السّياسيّين الحاملين لشرعيّات معيّنة والّذين يسعون من خلال لعبة المصالح إلى الاستحواذ على المزيد منها. كما تضيف هذه المقاربة لفهمها رؤية دقيقة لآليّة تفاوض الفاعلين لغرض السّيطرة على الموارد الممنوحة من الهيئات المركزيّة وكيف أنّ هذا الشّكل من العلاقة بين المركزيّ والمحلّيّ وشكل التّفاوض بين الفاعلين وما سوف يفضي إليه النّمط العلائقيّ الّذي يتحوّل مع مرور الوقت إلى بناء قائم بذاته (Mabileau,1983).

يمتلئ الوعاء المفاهيميّ المرتبط بإصلاح شأن الإدارة المحلّيّة بالأدوات الإجرائيّة الّتي تهدف إلى تقليص مكتسبات الفاعلين المحلّيّين المهيمنين على الحقل الاجتماعيّ المحلّيّ وموارده، حيث نالت هذه الإشكاليّة الاهتمام المناسب من طرف عدد من الباحثين على شاكلة الباحث *Siddiquee* الّذي خلص، "إلى أنّ السّلطة المحلّيّة ظلّت موزّعة بطريقة غير عادلة وأنّ فئة معيّنة تظلّ تهيمن على الإدارة المحلّيّة وترفض التّنازل عن السّلطة المحلّيّة ومواردها".

وفي هذا الخضم، يجد المنتخبون المحلّيّون أنفسهم بمعيّة إطارات الإدارة المحلّيّة يوظّفون مهامهم السّلطويّة لمصالحهم الشّخصيّة وامتداداتها العصبيّة، وبالتّالي، يتحوّل هؤلاء إلى قوّة مضادّة لسلطة المركز، تنافسها على قيم المجتمع المحلّيّ وموارده دون إغفال دور رجال الأعمال والمال والتّجّار الكبار، وبذلك يتحوّل الحقل الاجتماعيّ المحلّيّ إلى حقل صراع سوسيو اقتصاديّ بين الفاعلين المحلّيّين من جهة، والأجهزة المركزيّة وأذرعها في مناطق الظّلّ *Les Zones* D'incertitudes (Siddiquee,1997).

يمكن أن نضيف إلى ما سبق من تنظير لمخرجات النّقاش الّذي دار حول إشكاليّة اللاّمركزيّة في الحقل المعرفيّ للتّفاعليّة، أحد أدرعها الإبستمولوجيّة والتّنظيريّة الجديدة ممثلا في الخطاب النّقديّ للبنائيّة التّشكيليّة *Structuro-Constructiviste* الّتي أسّست نقاشها على باراديغمات ومخرجات أعمال "أنطوني غيدنز *guiddens* Anthony " الّذي قطع "أنطولوجيّا وإبستمولوجيّا" مع المقاربات الكلاسيكيّة الّتي كثيرا ما تنتصر "للمعادلة الدّغمائيّة: صراع = مجتمع ≠ فرد"، ومفادها أنّ كلّ العمليّات الاجتماعيّة الّتي تتمّ بين المركزيّ والمحلّيّ تشتغل وفق "جدليّة صراعيّة".

لقد لجأ "أنطوني غيدنز" في بديله النّظريّ والإجرائيّ "التّشكيليّ –الإنبنائيّ *Constructuviste* إلى تقنية (المصفوفات) لتحقيق الفهم الموضوعيّ لأفعال الفاعلين وممارساتهم في الحقل الاجتماعيّ المحلّيّ

حيث وضع على الطّرف الأوّل من المصفوفة " نظام الحكم" وما يحمله من تناقضات وفرص وقيم متاحة .Le *Systeme* Avec *Ses Contraintes Et Ses Opportunitẻs*

وعلى الطّرف المقابل، وضع الفاعلين وخبراتهم وقدراتهم وكفاءتهم. ومن محصّلة ذلك التّناظر - الاستراتيجيّ-خلص "غيدنز" إلى أنّ النّظام القائم "يعيّن ويرّسم تشكيلة مركّبة من القواعد والموارد، منظّمة بطريقة تمكّن من إعادة إنتاجها، لتأخذ مع الزّمن طابع المؤسّسة *Institution* يؤطّرها فاعلون يملكون القدرة على المراقبة العقلانيّة لأفعالهم. وفي السّياق ذاته يذهب "غيدنز" في تحليله إلى "أنّ خبرات وكفاءة هؤلاء الفاعلين، تبدو محدودة أمام الظّروف الموضوعيّة الّتي تتحكّم في الحقل الاجتماعيّ".

وبالعودة إلى مسألة العقلانيّة يقدّر "غيدنز" أنّ الفاعلين ليس بإمكانهم في كلّ الوضعيّات إدراك الدّوافع الّتي تتحكّم في بعض أفعالهم، أو ما أطلق عليه عدم القصد *L'intention*. ما يفسّر الكثير من أفعالهم غير المتوقّعة في مواقف صراعيّة معيّنة (Guddens,1987)

أما السّلوكيّات الإستراتيجيّة فيعدّها بورديو *Bourdieu* مبنيّة ومنبنية *Strctrants* /Structurẻs" يستحوذ عليها فاعلون، يوظّفون خبراتهم وكفاءاتهم الّتي شكّلوها -عبر الزّمن– من ممارسة نشاطات ذات تأثير غير مباشر في لعبة إدارة موارد المجتمع المحلّيّ ومنه، فإنّ عمليّة الإصلاح تبدو أنّها لا تخضع لقوانين وإجراءات يخضع لشرعيّتها كلّ الفاعلين. ولذلك يصبح الإطار الجديد للإصلاح حقلا جديدا للتّفاعل بما يحمله من قواعد جديدة تنتج عنها –هي الأخرى– تناقضات جديدة تنتج عن تضارب المصالح، حيث تجد فئة من الفاعلين المحلّيّين نفسها مكرهة إلى الانخراط في النّسق الجديد للحقل الاجتماعيّ المحلّيّ بينما ترفضه أخرى نتيجة فقدانها لموارد سلطتها فيه، ما يحملها إلى تبنّي إستراتيجيّة صراعيّة بديلة.

وبالنّتيجة، يتراءى –المشروع اللاّمركزيّ– كمشروع نظام مؤسّساتيّ افتراضيّ.

يدفع بعض الفاعلين إلى توخي إستراتيجيّات يتجاوزون بواسطتها تناقضات النّظام الجديد والانخراط الإستراتيجيّ الذّكيّ بغرض الاستفادة من الفرص الّتي يتيحها بواسطة موارد المناصب والمكانات الّتي ينتجها النّظام الإصلاحيّ البديل، والّتي كثيرا ما يتلقّفها الفاعلون التّاريخيّون المرتبطون بنيويّا بالعقل المنتج للفكرة الإصلاحيّة على مستوى المركز. وبالتّالي، يمكن اعتبار اللاّمركزيّة في دول المجتمعات المتخلّفة حقيقة اجتماعيّة "مبيّنة ومشكّلة" جوهرها، انعكاس لهويّة الفاعلين المهيمنين، وأنّ حصيلة اللّعبة الاجتماعيّة تنتهي –دوما- إلى مصلحتهم الشّخصيّة أو العصبيّة.

- خامسا: الإستراتيجيّة المنهجيّة وإجراءاتها

إنّ الاختيار النّظريّ الّذي انحاز إلى "التّفاعليّة" لا يعني فقط "الموقف الباراديغميّ المناسب *La Position Paradigmatique*" وحسب، وإنّما يتعدّاه إلى التّحليل الإمبريقيّ الّذي يجعل من الفاعلين وممارساتهم بؤرة للتّحليل وتحقيق شيء من الفهم.

نعي جيّدا، أنّ التّحليل الإمبريقيّ يركّز على البحث الميدانيّ كخيار إستراتيجيّ لإدراك الظّواهر ومحاولة فهم كيف تشتغل مكوّناتها النّسقيّة، عند تسخير التّقنيات الموظّفة في جمع البيانات ومعالجتها. ولأنّ

مواضيع التّفاعليّة تفتقد إشكالاتها إلى التّقعيد الإمبريقيّ من قبيل "ندرة التّحاليل السّابقة *Analyses Antĕrieures*" وعدم توفّر المعطيات الخاصّة حول الآثار السّوسيوسياسيّة للإدارة الماليّة للاّمركزيّة، يصبح البحث الميدانيّ *L'enquete De Tĕrrain* خيارا إستراتيجيّاً مناسبا للإحاطة إمبريقيا باللاّمركزيّة.

وتجسيدا لهذا التّوجّه تدعو "التّفاعليّة الإمبريقيّة النّاشئة" إيلاء الاهتمام النّسقيّ إلى إنجاز العمليّات البحثيّة التّالية:

- الأولى: تتعلّق بتفكيك نسق السّلطة.

- الثّانية: تتعلّق بالتّوصيف الدّقيق لهويّة ممارسي السّلطة *Les Usagĕrs Du Pouvoir*.

ومن قبيل "اليقظة الإبستملوجيّة والمنهجيّة"، على الباحث المنخرط في إشكاليّات السّلطة أو - السّلطات- المؤطّرة بخلفيّة تفاعليّة أن "يدرك أنطولوجيّا " أنّ هذه السّلطات يمثّلها فاعلون يمتلكون صلاحيّات بيروقراطيّة تمكّنهم من الهيمنة على موارد المجتمع المحلّيّ، ولأنّ عدد هؤلاء كبير، فإنّ الممارسة البحثيّة التّفاعليّة تفضّل التّركيز على المؤثّرين في القرار المحلّيّ على غرار:

-1- العصب الرّيفيّة المهيمنة على العقار الزّراعيّ.

-2- المنتخبون المحلّيّون.

-3- ممثّل الحكومة المركزيّة على مستوى الإدارة المحلّيّة.

-4- القادة التّقليديّون: "زعماء القبائل المرتبطون بالعصبة المهيمنة ورجال الدّين المنخرطون في إستراتاجيّة السّلطة المركزيّة".

-5- القادة والفاعلون التّاريخيّون: "المرتبطون بحركة التّحرّر الوطنيّ".

لقد أفضت دراسات ميدانيّة (توخّت هذه الإستراتيجيّة المنهجيّة) إلى منجز معرفيّ أغنى التّوجّه التّفاعليّ، على شاكلة المعرفة الدّقيقة "بلعبة العلاقات –*Le Jeux Relationnel*" الدّائرة بين القادة المحلّيّين والمتجلّية في أشكال الصّراع والتّحالفات ولعبة النّفوذ *Le Jeux d'influence* وكذا المنطق المتحكّم في هذه التّحالفات أو الصّراعات.

وفي هذا السّياق ساهم تطبيق "تقنية المجموعة البؤريّة *Focus Le Group*" في الكشف عن الأنساق الخفيّة المتحكّمة في عوامل الاتّفاق أو الاختلاف المرتبطة بالإشكاليّة العقاريّة على المستوى المحلّيّ و الّتي تعدّ موردا رئيسا في جوهر الصّراع على إدارة الشّأن المحلّيّ (Tourĕ, 2010: 5-27)

- سادسا: المسار التّحليليّ في تطبيق الإستراتيجيّة التّفاعليّة

يميل الكثير من "المشتغلين بالتّحليل التّفاعليّ وتطبيقاته في بحوث الشّأن المحلّيّ وإشكاليّات اللاّمركزيّة" إلى توخّي المسارات التّالية:

- الأوّل: يقوم على توصيف الوضعيّة قبل تطبيق إجراءات اللاّمركزيّة.

• الثّاني: إدراك أهمّ التّغيّرات الحاصلة وتوصيفها بعد تطبيق البرامج الإصلاحيّة واستخراج أهمّ الفروق الحاصلة بين الحقبتين.

•الثّالث: تسجيل الحوارات والاستجوابات وتحليلها بواسطة الحاسوب باستخدام "برنامج *LogicielNvivo*".

إنّ إنجاز هذا المسار يمكّن الباحث من ترميز البيانات الكيفيّة، كما تمكّن عمليّة ؟؟؟ –الّتي ننجز في نفس السّياق– إنجاز مختلف التّرابطات والعلاقات بين الفئات وفق تشكيل فرعيّ متمركز إمبريقيّا *Emperiquement Encrẻe*.

لقد خلص التّحليل التّفاعليّ في -أغلب دراسات اللاّمركزيّة-إلى تنظيم المعطيات المحصّلة في خمس فئات كبرى *Cinq–Super Catẻgories* ، وجاءت كالتّالي:

- الأولى: محتوى اللاّمركزيّة *Le Contenue De La Dẻcentralisation*.

- الثّانية: ممارسات السّلطات *Les Pratiques Des Pouvoires*.

-الثّالثة: ممارسات مستعملي السّلطات *Les Pratiques Des Usagẻrs Du Pouvoirs*.

-الرّابعة: كيفيّة إدراك الحوكمة المحلّيّة *Perception De La Gouvernance Locale*.

- الخامسة: الانتظارات من اللاّمركزيّة Attentes *En Egard Dela Dẻcentralisation*.

*وينصح بتوظيف العلاقات التّرابطيّة بين المعطيات على الشّكل التّالي:

1- إنجاز المقارنات بين الفئات والأقلّيّات الاجتماعيّة على المستوى المحلّيّ.

2- قراءة نقديّة لمضامين أفعال الفاعلين المحلّيّين.

3- نمذجة جملة التّفاعلات والصّراعات النّاتجة عنها في إطار مصفوفات بيانيّة دون إغفال الخلفيّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والسّياسيّة والعقديّة للفاعلين المستوجبين في إطار المجموعة البؤريّة، تنجز في إطار تركيبيّ، يضمن بالمحصّلة الارتقاء بعمليّات التّحليل والتّفسير والفهم إلى مستوى أعلى من الموضوعيّة كما نوّه إليه الباحث "بايي *Ẻpaill*" في أعماله الرّائدة حول تطبيقات المجموعة البؤريّة (Paillẻ, 1994: 147-181).

6- خلاصة:

منحت التّبريرات النّظريّة والإبستيمولوجيّة المقاربة التّفاعليّة الأدوات المنهجيّة والإجرائيّة المناسبة للإحاطة بمواضيع اللاّمركزيّة في دول العالم الثّالث. ومن ثمّة، الارتقاء إلى مستوى من الفهم الموضوعيّ لأفعال الفاعلين وسلوكيّاتهم وممارساتهم ونماذج العلاقات المترتّبة عن حملة التّفاعلات على شكل الصّراع والتّعاون والتّضامن.

كما أفضى التّحقيق الإمبريقيّ التّفاعلي إلى إزاحة ستار الفهم الزّائف الّذي كرسّته المقاربات المعياريّة والمؤسّساتيّة الّتي كثيرا ما كانت تبرّر واقعا كرّسته بنيويّا "باراديغمات المركزيّة الدّغمائيّة" الّتي وظّفت نفس المقاربات لإعادة إنتاج نفس أبنية الواقع وتبريره بمخرجات إمبريقيّة ترفض القطع مع استراتيجيّات التّبعيّة والإخضاع اتّجاه المكوّن المحلّيّ.

لقد ارتقت "التّفاعليّة" بالمشروع التّساؤليّ حول اللاّمركزيّة إلى مستويات عليا من المشاكسات والجرأة الإبستمولوجيّة مكّنت المشتغلين في حقلها من كشف زيف اللّامركزيّة وشكلانيّة سلطة المنتخبين المحلّيّين وصوريّة الدّيمقراطيّة التّشاركيّة الّتي ظلّت تستغلّ لأغراض سياسيّة ومناسباتيّة، ليظلّ العقل المحلّيّ معها معطّلا إلى زمن سوسيولوجيّ آخر. وبالنّتيجة، ساهمت "التّفاعليّة" في إدراك الأعطاب البنيويّة والمعرفيّة والتّاريخيّة المتحكّمة في موارد المجتمع المحلّيّ، وكيف يتمّ توظيف المكوّن الثّقافيّ التّقليديّ الملتحم مع المعيار المقدّس، في مناوئة كلّ محاولة لإعادة تشكيل العلاقة بين المحلّيّ والمركز بحيث يشكّل المورد الماليّ جوهر العمليّة الصّراعيّة بين المكوّن المحلّيّ الّذي يتوق إلى التّحرّر من هيمنة المركز، والأخير الّذي يأبى التّنازل –عن القرار الماليّ- الّذي يشكّل إحدى أدوات الهيمنة الإستراتيجيّة الّتي تستعملها السّلطة المركزيّة في إعادة إنتاج الهيمنة وديمومة الاستبداد.

المصادر والمراجع:

1- جغلول (عبد القادر). (1982). تاريخ الجزائر الحديث. ترجمة فيصل عباس. دار الحداثة. بيروت لبنان.

2- سفير (ناجي). (1984). محاولات في التّحليل الاجتماعيّ. ترجمة، ع. بن ناصر. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعيّة.

3- Ballet (M). (1990). Développement en Crise. Paris .Plon.

4- Bouvier (P). (2000). La Socio–Anthropologie .Paris: Armand Colin.

5- Collin (P). (1992). Sous-Développement Identité Et Réalité .Paris: Gallimard.

6- Crozier (M.). Et Friedberg (E.). (1977). L'acteur Et Le Système. Le Seuil Des Leuriers J.P. Paris.

7- Cheaueau (J.P). (1998). Quelle place Donner Aux Pratiques des acteurs. Paris; Kathala.

8- Foucault (M). (1976). La Volonté de Savoir. Paris: Gallimard.

9- Giddens (A). (1997). La Constitution De La Société, Paris : P.U.F.

10- Lemieux (V). (2001). Décentralisation, Politiques Publique Et Relations De Pouvoir. Monterea : P.U.M.

11- Mabileau (A). (1983) . Les Pouvoirs Locaux A L'epreuve De La Décentration .Paris : Pedone /Cervl.

12- Mback (C.N). (2001). La Décentralisation En Afrique : En Jeux Et Perspectives Dans J.D. De Gaudussom, Et J-F Médard (Ed) L'etat En Afrique : Entre Le Global Et Le Local. Paris : La Documentation Française.

13- Morrissette (J). (2010). Manière De Faire L'évaluation Formative Des Apprentissages Analyse Interactionniste Du Savoir Faire D'enseignantes Du Primaire. Sarre Bruck, Ch : Les E.U.E.

14- Paillé (P). (1994). L'analyse Par Théorisation Ancré. Cahiers De Recherche Sociologique, 23,147-181.

15- Perret (D). (1995). Idéologies Et Pouvoirs. Paris. P.U.F.

16- Ribot (J.L). (2008). La Décentralisation Démocratique Des Ressources Naturelles Institutionaliser La Participation Populaire, Washington : Institut Des Ressources mondiales.

17- Ricq (C). (1986). La Dialectique Transfrontalière Dans Craal. La Théorie De L'espace Humain, Transformations Globales Et Structures Locales. Genève : Université De Genève.

18- Rocher(G). (1970). Le Changement Social. Paris. Le Seuil.
19- Siddiquee (N.A). (1997) .Théorie De La Décentralisation De L'état. Alternatives Sud, 4 (3), 23-40.
20- Touré (E.H). (2010). Réflexion Epistémologique Sur L'usage Des Focus Groupes : Fondements Scientifiques Et Problèmes De scientificité. Recherches Qualitatives.
21- Ziavoula (R.E). (1993). L'echelle Locale Dans L'organisation Administrative De Territoire Congolais. Dans S. Jeglien Eta. Dubresson, Ed, Pouvoir Et Cité D'Afrique Noir, Décentralisation En Question, Paris : Kathala.